

بأنه قد تم

الحيثية في العقد السلب من المصدق للحكم السلبى العينة والخبر وانما
هو مصداق المحل الحقيقي وسلب قائل ومصفا ان الحقيقة الاولى لخطه
ميتتها وجدوا متما عا انا من حيث انها لا يكون لها شئ يكون متما
عنه بحسب خصوصية المحل طاصى عن الوجود والمحيطة وانفرد هذا الملاحظ
بخصوصها طرف النفس فقط يكون طرفا لتغيرته وايضا محطتها بها في
نفس الامر ففى طرف للخط والغيرية باعتبارين ثم اذ لا خطها العقل ثانيا
مع الحيثية الزائدة عليها لكونها مستندة الى المبدأ العيان من وظيفتها للمادة
المختصة بهذا الطرف وكونها مستندة اليها العوارض السلوكية عنها اهلها
متعلقة تلكا خطه يصح ان يحكم عليها في هذه الملاحظة انسانية بانها موجودة في
تلك الملاحظة في نفس الامر وان لم يخط وجودها فيها وكذا حكم عليها بانها
على العوارض بانها لا يخط ذلك الخطا بان يكون مصداق المحل
في الملاحظة الاولى بحسب كونها فيها محطتها بها في نفسها ففى تلك الملاحظة
يكون بحث العقل ان يلاحظها ويحلها الى نفسها والى تلك الامور
في الملاحظة الاخرى المتعلقة بها مع حيثية اخرى فطرف الخطه الى الملاحظة
الاولى وطرف الاتصاف بها الى الملاحظة الثانية ويكون الاتصاف انفرادي
فانها بحسب محصلها بالوجود في الملاحظة الثانية بحيث يصح ان يخط الوجود
المقدم والمؤخرية عنها بالنظر الى تلك الحثيات ومن هنا يظهر الفرق

ان كان

مقطع

المهنية

من طرف الاتصاف ومطابق الحكم ومن مصداق المحل فمقرر ان ميتها
اعتبار اخرها الى اعتبار الاول الذي هو مرتبة نفس السيرة وحدها للمادة
فى الاعتبار عا هو خارج عنها فان النظر فى الاعتبار موقوف على اعتبار التغيرية
والخطه فغير محط لان ان شئنا من غير نظر الى اعتبار اخر من اعتبار مرتبة
المهنية او خطها بالعوارض من طرف ما لا يتغير عنها في المراتب لولان يكون
الحيثية متعلقة بالملاحظة ان يكون هذا الملاحظة مرسل عن اعتبار التقدم والتغيرية
كما فى الاعتبار الاول وعن الخطه كما فى اعتبار شئها الشئ وغير ذلك فمقرر
الاعتبار يجمع مراتب المهنية واعتباراتها فان اعتبار الاول ان شئها محفوظ
فى جميع مراتب وهو بهذا الاعتبار موضوع للمبدأ وحكمه على كل الجوانب السلب
بالنفس الى محمول واحد يجمع فيه جميع التصاريح باعتبار الفروقات ان المهمة
فى قوة الخبرة والخيرتان المختلفان الجا بوسيل لايتا قضاهان واهذا
فالحيثية المحقق رخ فى هذا الاعتبار ابراهام جميع التغيرات الاتصاف بالتغيرية
فى نفس الامر فافهم فلا يد رائج بذرا ابراهام على السؤال من الفاضل المحشى
ووجوده وان الكلام فى مرتبة المهنية من حيث هى وعل خطها فالحكيمة
والخبرة والعينة والخبرية وسلوكية عن هذه المرتبة فى ملاحظتها فلا يمكن التزويد
الذى ذكره المور وصحى بحاجتها لثبوت الشئ الاول بالنظر الى الحكمة والخبرة
تأخضا بالنسبة الى بالنظر الى الخبرة والغيرية وكذا لا بد وان ان يتناه